



مسؤوليات أجيال الحاضر في ضمان سلام وأمن أجيال المستقبل : وقفات تأملية حول . الدور القيادي للسلطة التشريعية

ورقة عمل مقدمة من قبل السفير إبراهيم إدريس إبراهيم

مقدمة :-

عندما دعيت من قبل منظمي هذا اللقاء الهام لتقديم ورقة عمل حول الديمقراطية وحقوق الإنسان كمنطلق للسلام والأمن قمن في المقابل بأقتراح موضوع آخر نال إستحسانهم وهذا الموضوع يتعلق بمسؤولية جيل الحاضر والتزامه بالكفاح في سبيل تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية كأساس لسلام وأمن أجيال المستقبل .

وقد قمت بإختيار هذا الموضوع لسببين رئيسيين :- الأول يتمثل في الوقوف وقفة تأمل حول إعلان هام صادر عن منظمة اليونسكو ، حيث ولدي قناعة تامة بأنه يتوجب على الهيئة التشريعية أن تكون على وعي ومعرفة تامة بهذا الإعلان المتعلق بمسؤوليات أجيال الحاضر تجاه أجيال المستقبل والذي تم تبنيه عام 1997م . وكخبير في مجال المنظمات الغير حكومية فقد إنخرطت في المرحلة الأولى من المداولات المتعلقة بتطوير مسودة وثيقة الإعلان الذي يطلق عليه أيضاً إعلان " لالقونا " والتي جرت في لا لوغنا بمنطقة جزر الكناري في أسبانيا عام 1994م . أما السبب الثاني فيتمثل في الإستفادة من البيانات التي تمكنت من جمعها حول القضية التي شغلت ذهني لبعض الوقت ألا وهي تعزيز استمرارية التسامح والتعايش الديني في أنيوبيا . وتتألف هذه الورقة القصيرة من أربعة مباحث . المبحث المبحث الأول يتناول أهمية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان على نحو ينعكس بشكل إيجابي ليس فقط على أجيال الحاضر بل على أجيال المستقبل أيضاً . أما المبحث الثاني فإنه يركز على إكتشاف الانتهاكات المتعلقة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ويتناول المبحث الثالث بشكل موجز مسؤوليات أجيال الحاضر تجاه أجيال المستقبل في اطار اعلان مسؤوليات أجيال الحاضر تجاه أجيال المستقبل . أما المبحث الرابع فإنه يتناول مسؤوليات الهيئة التشريعية في ضمان أمن وسلام أجيال الحاضر والمستقبل .

1-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :-

فيما يخص دراسة حقوق الإنسان ، يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يشكل منطلقاً هاماً للحرية والعدالة والسلام وثيقة رئيسية هامة ، حيث ينبثق هذا الإعلان بشكل مباشر عن تجربة الحرب العالمية الثانية التي غمرت العالم بجملة من الجرائم البشعة . حيث وعد الإعلان بأن أية حروب أو صراعات على هذه الشاكلة لن تحدث أبداً . وعند صياغة الإعلان تم الأخذ بعين الاعتبار ضرورة النظر إلى ما وراء عالم الحرب والقبول بحقوق جميع الأفراد في العيش في بيئة آمنة . وقد قامت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتبني هذا الإعلان في 10 ديسمبر عام 1948م . كما تم تبني الإعلان ايضاً من قبل 56 دولة عضوة في الأمم المتحدة ومن ضمنها أثيوبيا التي بدورها قامت بأقرار الإعلان الذي ينظر اليه على انه يمثل معيار شائع لإنجازات الدول والشعوب ناهيك عن انه يهدف إلى خدمة المجتمع الدولي على إعتبار أنه يمثل وثيقة الهام عظيمة ذات قيمة معنوية وأخلاقية كبرى .

وعليه فإن الإعلان قد مثل حتى الان مصدر إلهام لجملة من إعلانات حقوق الإنسان والمواثيق والبروتوكولات والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بهذه الحقوق سواء كانت ثنائية او متعددة الاطراف ، ناهيك عن مشاريع القرارات الخاصة بهذه الحقوق وكذا النصوص الدستورية ذات الصلة بها .

وبما أن الإعلان يمثل وثيقة مرجعية عالمية تنص على الحريات بأنواعها وكذا التزامات الدول الأعضاء فإنه يرتبط بشكل وثيق بالسلام وحماية حقوق وكرامة الافراد والتي هي ايضاً مهمة بالنسبة لضمان سلامة وأمن أجيال المستقبل ، فقد ألهم الدول والافراد لخلق مكان أفضل يعيش فيه الناس بحيث يتم إحترام حقوق الانسان وضمان تحقيق السلام والاستقرار الدوليين . أن أي قراءة متمعنه للإعلان العالمي لحقوق الانسان تدل بوضوح على أن الإعلان لم ينص بشكل مباشر على ما إذا كان ايضاً يعني بحقوق أجيال المستقبل ، بمعنى هل بإمكان أجيال المستقبل التي لم تولد بعد أن تتمتع بكافة الحقوق والمزايا المنصوص عليها في هذا الاعلان أم لا . إذ أن

الإعلان لم يتطرق بشكل خاص لمسئوليات والتزامات أجيال الحاضر تجاه أجيال المستقبل لكن ذلك لا يعني تجاهل المزايا المباشرة التي ستجنيها أجيال المستقبل من هذا الإعلان . أن ثمار إحترام حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية التي حققتها أجيال الحاضر سوف تستمر في المستقبل على نحو يؤسس لتحقيق السلام والأمن للأجيال القادمة .

2- الانتهاكات المستمرة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان :-

يشكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبدون أدنى شك وثيقة شديدة الصلة بهذه الحقوق حيث أنها تساهم بشكل كبير في خلق وعي عام ومشارك بالحقوق والحريات الأساسية وكذا المزايا التي يمكن الاستفادة منها ليس فقط من قبل أجيال الحاضر بل أيضاً من قبل أجيال المستقبل بما في ذلك اولادنا واحفادنا وأحفاد أحفادنا . وفي الواقع فإن لهذا الإعلان فوائد ومزايا كبيرة جداً .

ورغم هذه المزايا فإنه لم يتم تحقيق الكثير مما كنا ننبو إليه فيما يتعلق بجني ثمار هذا الإعلان . فبعد حوالي سبعين عاماً من تبني الإعلان فإن المسألة المتعلقة بما إذا كان العالم آمناً أم لا لاتزال محل جدل . ومنذ صدور هذا الإعلان أجمع العديد من الخبراء والسياسيين بأنه لا يزال مجرد حلم أكثر منه حقيقة . كما أنهم يجمعون أيضاً بأن الأنجازات التي تحققت حتى الآن فيما يتعلق بتحسين رفاهية الناس لا تزال غير مرضية . وعلى نحو مؤكد فإنه على الرغم من الأنجازات التي تحققت بعد تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإن الملايين من البشر لا تزال تواجه الموت والتشريد والعنف وأشكال أخرى من عدم الإستقرار سواء كان ذلك في إطار الصراعات المسلحة والتي تشمل الصراعات المسلحة الدولية منها وغير الدولية أو خارج إطار تلك الصراعات . فالحروب التي تؤدي إلى وفاة المدنيين وتدمير الممتلكات لا تزال مستمرة في كافة أرجاء المعمورة ، ناهيك عن أن آلاف المدنيين قد أصبحوا ضحايا للأسلحة الكيماوية ، كما أن الدول تقوم بإنفاق بلايين الدولارات على التسليح العسكري وأصبح العالم الآن يمتلك كميات كافية من أسلحة الدمار الشامل مثل القنابل الذرية والأسلحة الكيماوية التي تكفي لإبادة البشرية برمتها في غضون فترة وجيزة جداً .

علاوة على ذلك لا تزال بلايين البشر تعيش في ظروف بالغة السوء كالفقر المدقع وانعدام مصادر الدخل وانعدام المساواة إضافة إلى مشاكل التمييز والحرمان والأقصاء والخوف والاضطهاد والقهر والضعف ، إضافة إلى أنتشار العنف والانتهاكات الجنسية وظروف العمل الغير آمنه . كما يستمر تجار البشر في تدمير أحلام مئات الآلاف من الشباب ، إضافة إلى أن داء العنصرية ونتائجها السيئة لا يزال يورق مضاجع المجتمعات والحكومات في كافة انحاء العالم ، ونفس الكلام ينطبق على أفة الإرهاب التي هي آخذة في الارتفاع حيث أصبحت هاجساً يورق

العالم بأسره . إضافة إلى ذلك أصبح المدنيين والممتلكات المدنية بما في ذلك المساجد والكنائس أهدافاً للأعمال البربرية .

من ناحية أخرى أصبحت ظاهرة تغير المناخ تمثل تهديداً للمحاصيل والغلات الزراعية وتؤدي إلى أتلاف المواد الغذائية وتتسبب في إنتشار المرض وخلق موجات كبيرة من النزوح والتهجير إلى جانب أن الجفاف الشديد والمتكرر والأعاصير والفيضانات وارتفاع درجة الحرارة وارتفاع مستويات مياه البحر وذوبان الأنهار الجليدية وارتفاع درجة حرارة مياه المحيطات قد أصبحت الآن تمثل ظواهر متكررة وشائعة . ويجمع الخبراء بأن ظاهرة تغير المناخ قد أصبحت تمثل تهديداً كبيراً للبشرية أكثر من أي وقت مضى . وعليه فإن تلك الظواهر الأتلفة الذكر إلى جانب انتهاكات حقوق الانسان المنصوص عليها في الإعلان تؤدي بإستمرار إلى نتائج وخيمة تهدد أجيال الحاضر وأجيال المستقبل على حد سواء . إن استمرار حدوث هذه الإنتهاكات يؤدي إلى تدمير آمال وطموحات أجيال الحاضر والمستقبل . ومما يزيد الطين بلة أن هذا الواقع المرير المتمثل في ارتفاع وتيرة هذه الإنتهاكات يؤدي وبشكل مستمر الى حدوث المزيد من الإضطرابات وانعدام الإستقرار ومفاجمة المعاناة البشرية . ولذا فإنه إذا لم يتم وضع حد لمثل هذه الانتهاكات فإن الأمور سوف تخرج عن نطاق السيطرة .

وعليه فقد حان الوقت الآن لكي يسعى المجتمع الدولي إلى الإلتزام الكامل بهذا الأعلان بهدف تنفيذ كافة الإجراءات التي تحمي أجيال الحاضر والمستقبل وتقيهم من آثار هذه الانتهاكات .

3- مسؤوليات أجيال الحاضر تجاه أجيال المستقبل :-

إن المسألة المتعلقة بما إذا كان لدى أجيال الحاضر مسؤوليات تجاه أجيال المستقبل لا تزال محل جدل كبير ، فليس هناك أجماع بين الباحثين والدراسين حول تحقيق أي توازن بين مصالح أجيال الحاضر وأجيال المستقبل. كما أن نطاق هذه المسؤوليات لا يزال ملتبساً وغير واضح . وهناك من يجادل بأنه ينبغي على أجيال الحاضر أن تركز على مصالحها فقط مع إغفال مصالح أجيال المستقبل ، بينما يلقي العديد من الباحثين القانونيين والسياسيين باللائمة على اجيال الحاضر فيما يتعلق بتنفيذ إجراءات تؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض أمن وسلامة الأجيال القادمة .

ومن الناحية الأخلاقية فإن الأهتمام بمصالح أجيال المستقبل يمثل هاجساً مشروعاً بالنسبة لأجيال الحاضر التي يتوجب على أفرادها أن يتحملوا مسؤولياتهم تجاه الأجيال القادمة وذلك بأن يتركوا لهم حسنات وليس سيئات ونعم وليس نقم .

وبتعبير آخر فإن المسؤوليات التي ينبغي تحملها تجاه أجيال الحاضر ربما تكون أكبر بكثير من التزاماتنا تجاه الأجيال التي لم تولد بعد .

علاوة على ذلك ، فإذا كان الأباء والامهات يهتمون بإبنائهم ، بينما يقوم هؤلاء الابناء أيضاً بالإهتمام والعناية بإبنائهم ، وهلم جرا ، فإن الأجيال الحاضرة سوف تهتم بشكل مباشر أو غير مباشر بالأحفاد وأحفاد الأحفاد الذين يمثلون ما يسمى بأجيال المستقبل .

وعليه فإنه ينبغي على أجيال الحاضر أن تهتم بتحقيق رخاء ورفاهية خلفاءهم من أجيال المستقبل على نحو يحقق لهم السعادة والطمأنينة في حياتهم .

إن الأعمال التي تقوم بها الأجيال الحاضرة سوف يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على أجيال المستقبل , وقد أشار إلى ذلك نيل بوشنان بالقول :

"إن كل قرار نتخذه اليوم يمكن أن يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مصالح الأجيال القادمة , سواءً الجيل الحاضر أو أجيال المستقبل التي ستأتي إلى الوجود في العقود والقرون القادمة بعد رحيلنا . وحتى وإن كان من غير المحتمل أنتؤثر العديد من قراراتنا (وخاصة القرارات الأقل شأنا) على المسار العام للتاريخ , فإن إمكانية (احتمالية) حدوث ذلك تفرض علينا التزاما عميقا بان نناقش- على الأقل- الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها خياراتنا السياسية على أطفالنا وأحفادنا وأجيال المستقبل والأجيال اللاحقة , وبطبيعة الحال فإنه لا ينبغي أن تعمل كل هذه الخيارات على تغليب قضايا أجيال المستقبل على حساب أجيال الحاضر , ولكن الإقرار و الاعتراف الوجداني بأننا نتخذ قرارات لأناس ليس بمقدورهم التحدث عن مصالحهم يخلق التزاما (واجبا) أخلاقيا لإبراز صوت من لا صوت له ."

ومن الناحية القانونية ، فإن التزامات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال القادمة لم يتم الاعتراف بها كمبدأ ملزم من مبادئ القانون الدولي. وبعبارة أخرى، فإن الأجيال القادمة لا تتمتع – بشكل قانوني - بحقوق قابلة للتنفيذ. وعلى النقيض من ذلك، فإن هناك مسوغ قوييلقي بمسؤولية أكبر على عاتق الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال القادمة.

وتهدف العديد من القوانين الوطنية والدساتير والصكوك الدولية، بما في ذلك الإعلانات غير الملزمة، إلى صون وحماية احتياجات ومصالح الأجيال القادمة وذلك من خلال تبني العديد من القرارات والسياسات الايجابية من قبل الأجيال الحاضرة. ومع ذلك، فإنها تركز على حالات معينة مثل البيئة والموارد الطبيعية.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه المجتمع الدولي على الالتزامات التي ينبغي أن يضطلع بها الجيل الحاضر تجاه الأجيال القادمة , فقد تبنى على مدى السنوات الماضية العديد من الإعلانات الهادفة إلى حماية الأجيال القادمة وذلك من خلال اعتماد العديد من القرارات الايجابية لصالحهم. وتحت هذه الصكوك الأجيال الحاضرة على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية , لذلك فان الأجيال القادمة سوف تجني ثمار هذه الجهود.

وقد حددت تشريعات مختلفة، بما في ذلك التشريعات التي اعتمدها اليونسكو، على سبيل المثال، مسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال القادمة . كما تهدف العديد من الاتفاقيات والإعلانات إلى حماية وتعزيز مصالح الأجيال القادمة من خلال تدابير و إجراءات إيجابية تتبناها الأجيال الحاضرة في الوقت الراهن , ومنها اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في عام 1972¹؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ² وإعلان وبرنامج عمل فيينا³؛ والإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان⁴؛ وجدول الأعمال الواحد والعشرين الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي اعتمد في ريودي جانيرو في حزيران / يونيه 1992⁵.

وبالنظر إلى جميع الإعلانات والاتفاقيات التي تم اعتمادها حتى الآن , فان " إعلان مسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال القادمة " يعتبر وثيقة هامة تولى اهتماما شاملا لتعزيز حقوق الأجيال القادمة⁶.

ويركز هذا الإعلان الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو على مسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال القادمة. وتشمل هذه التدابير ما يلي⁷: حماية احتياجات ومصالح الأجيال الحاضرة والقادمة؛ وضمان تمتعهم بحرية الاختيار الكاملة فيما يتعلق بنظمهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن يكونوا قادرين على الحفاظ على تنوعهم الثقافي والديني؛ وضمان صون و حماية النوع البشري مع احترام كرامة الإنسان؛ وضمان عدم الإضرار بحياة البشر نتيجة لتغيرات النظم الإيكولوجية بسبب أعمال الجيل الحاضر، كما أن التقدم العلمي والتكنولوجي في شتى الميادين يجب ألا يلقي بآثار ضارة على الحياة , كما تشمل هذه التدابير حماية النوع

¹اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في عام 1972, المادة 1

²اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي اعتمد في ريودي جانيرو من 3-14 حزيران / يونيه 1992, المادة 3 (1).

³إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي اقره المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في فيينا 25 يونيو 1993 الفقرة 11

⁴الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان 19 أكتوبر 2005 , المادة 2 (ج1)

⁵مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي اعتمد في ريودي جانيرو من 3-14 حزيران / يونيه 1992, المادة جدول الاعمال (21) الفقرة 8.7

⁶إعلان مسؤوليات الاجيال الحاضرة تجاه اجيال المستقبل , تبناه المؤتمر العام لليونسكو في جلسته ال (29) المنعقدة في باريس 12 نوفمبر 1997

⁷المصدر السابق المواد (1 , 3 , 4 , 5 , 6 , 7 , 9 , 10 , 11)

البشري والتنوع البيولوجي؛ والحفاظ على التنوع الثقافي للبشرية ونقل التراث المشترك إلى الأجيال القادمة ؛ وضمان أن يتعلم كلا من الأجيال الحاضرة والقادمة العيش معا في سلام وأمن واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن تجنب الأجيال القادمة من العواقب الوخيمة للصراعات المسلحة وكافة أشكال العدوان الأخرى واستخدام الأسلحة، خلافا للمبادئ الإنسانية؛ وضمان تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة والمستدامة والعالمية للأجيال القادمة، ولاسيما من خلال الاستخدام العادل والحكيم للموارد المتاحة بغرض مكافحة الفقر، فضلا عن تعزيز السلام والعدالة والتفاهم والتسامح والمساواة لما يعود بالنفع للأجيال الحاضرة والقادمة . وعدم اتخاذ أي إجراءات أو تدابير من شأنها أن تؤدي إلى أي شكل من أشكال التمييز ضد الأجيال القادمة.

ومما لا شك فيه فان المبادئ التي تجسدها الاتفاقيات والإعلانات – المذكورة آنفا – إنما تعكس الشعور السليم المشترك الذي يكتنف البشرية جمعاء, كما أنها تناشد الضمير الإنساني .

وعلى الرغم من انه بإمكاننا القول بان العديد من هذه المبادئ قد تم إقرارها من قبل عدد كبير من الدول , إلا أنها لم تنال بعد وضعاً قانونياً دولياً يمكن اعتبارها بموجبه بأنها ملزمة قانونياً⁸ . وهنا، تجدر الإشارة إلى الدور الذي تؤديه كلا من محكمة العدل الدولية والمحكمة الوطنية.

ويشير رأي محكمة العدل الدولية في قضية "مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها" الصادر في عام 1996 إلى التزامات الأجيال الحاضرة إزاء مصالح الأجيال القادمة .

وفي قضية محكمة العدل الدولية التي تمثل فيها دول كثيرة، اتفق جميع القضاة دون استثناء على أن استخدام الأسلحة النووية يسيء إلى كل مبدأ من مبادئ القانون الإنساني⁹ . وعلى الرغم من أن المحكمة لم تعتمد بشكل كبير على ذلك الاعلان أو تعترف بشكل صريح بحقوق الأجيال القادمة، إلا أنها تعترف وتقر بمصالح الأجيال القادمة .

وعلاوة على ذلك، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 15 كانون الثاني / يناير 2016، قراراً طلبت بموجبه رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية بشأن مسؤولية الدول - بموجب القانون الدولي - تجاه أزمة المناخ العالمي لصالح أجيال البشرية الحاضرة والقادمة.¹⁰

⁸ جين انستي " اعطاء صوت لاجيال المستقبل " الصحيفة الاسترالية للقانون البيئي , 2014 م (1) 1 , 201 , 41-42
⁹ مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها , الرأي الاستشاري , 8 يوليو , 1996 محكمة العدل الدولية , 226
¹⁰ قدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الطلب بشأن الحصول على رأي قانوني بشأن هذه القضية " ما هي مسؤولية الدول - بموجب القانون الدولي - تجاه أزمة المناخ العالمي لصالح أجيال البشرية الحاضرة والقادمة "

وعلى الصعيد الوطني، وعلى الرغم من وجود نطاق لصلاحيات المحاكم ، فإن تجارب المحاكم في بعض البلدان تؤكد على أهمية تطور الالتزام القانوني دعماً لمصالح الأجيال الحاضرة وبما يعود عليهم بالنفع .

وفي عام 1994، قضت المحكمة العليا في الفلبين بأحقية أن يقوم مجموعة من القاصرين برفع دعوى قضائية نيابة عن أنفسهم وعن الأجيال القادمة بسبب ممارسات قطع الأشجار المستمر والذي بلغ مداً كبيراً في البلاد، حيث أقرت المحكمة العليا بحقوق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة صحية.¹¹

وفي الولايات المتحدة، تم التقاضي في عدة قضايا محلية تتعلق بالالتزامات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال القادمة. فعلى سبيل المثال، في قضية جوليانا ضد الولايات المتحدة التي أطلقها 21 شاباً أمريكياً، طلبت محكمة مقاطعة أوريغون الأمريكية، من بين جملة أمور، أن يتم إصدار إعلاناً يتضمن الحقوق الدستورية الأساسية للشباب والأجيال القادمة والتي تتمثل في الحياة والحرية والممتلكات، والرعاية والموارد العامة¹². وفي هولندا، قضت محكمة لاهاي المحلية، في قرارها التاريخي، بأنه ينبغي على الحكومة الهولندية أن تعزز أهدافها المتعلقة بالحد من الانبعاثات استناداً إلى واجبها المتمثل في العناية بشعبها وأن تقوم بتحديد الحد الأدنى المناسب لتلك الانبعاثات¹³.

رابعا - مسؤوليات السلطة التشريعية :

تتولى السلطة التشريعية - في أي حكومة برلمانية - المهام التشريعية¹⁴ والرقابية والإشرافية وغيرها من المهام ذات الصلة¹⁵. ومما لا شك فيه ، فإن هذه المهام تجعل الهيئة التشريعية جهازاً وطنياً مناسباً من شأنه أن يساهم في ضمان الأمن والسلام للأجيال القادمة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تتخذ السلطة التشريعية جميع الإجراءات المناسبة التي تعزز احتياجات ومصالح الأجيال الحاضرة. وتشمل هذه التدابير اعتماد قوانين وسياسات تأخذ في الاعتبار أيضاً مصالح الأجيال القادمة، أي ينبغي أن يكون لها رؤية طويلة الأمد .

¹¹ المحكمة العليا في الفلبين ، قضية القاصرين ضد وزير البيئة والموارد الطبيعية ، 30 يوليو ، 1993 -

¹² قضية جوليانا ، الولايات المتحدة رقم . (6:15-cv-01517-TC (D Or Jan. 14, 2016).

¹³ ديفيد استيرين : الحد من مخاطر تغير المناخ ، CIGI PAPERS, No. 101, May 2016

¹⁴ تتولى السلطة التشريعية سن القوانين ومناقشة القضايا الوطنية والسياسة العامة واستجواب الوزراء لتقديم إيضاحات بشأن بعض القضايا... الخ

¹⁵ تتمثل مهام الرقابة في مراقبة أداء السلطة التنفيذية وهذا من شأنه أن يحافظ على توازن الصلاحيات بين الأذرع الثلاثة للحكومة ويؤكد على مصالح المواطن تجاه قرارات السلطة التنفيذية ، كما أن بقية مهام السلطة التشريعية تشمل أنشطة أخرى تكون بموجبها حلقة وصل بين الحكومة والمواطن

كما أن السلطة التشريعية مخولة عند ممارستها لمهام و أنشطة الرقابة بمخاطبة الجهاز التنفيذي بان يتخذ التدابير اللازمة للنهوض بالأجيال القادمة من خلال العمل على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية . وعلاوة على ذلك، ينبغي لها أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية لتشجيع المجتمع على معالجة القضايا والتحديات التي يواجهها من خلال الحوار والتعاون البناءين باعتبار ذلك السبيل الصحيح والوحيد لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للأجيال الحاضرة، وعلى أن ذلك يعد شرطاً مسبقاً من شأنه أن يحقق الأمن والسلام للأجيال القادمة .

ومن أجل النهوض بقضية الأجيال القادمة في جميع الجوانب المهمة ، فإنه ينبغي على السلطة التشريعية أن تتبنى قوانين حكيمة ووثيقة الصلة ببعضها بحيث تستوعب مصالح الأجيال الحاضرة والقادمة . وعندما تزدهر حقوق الإنسان والديمقراطية ، وتتمتع الأجيال الحاضرة بالأمن والسلام ، فإن ذلك يعني أننا نرسي أساساً متيناً للأمن والسلام للأجيال القادمة ، وعلى النقيض من ذلك ، سوف لن يكون بمقدور الأجيال القادمة التمتع بالأمن والسلام إذا لم تتمكن الأجيال الحاضرة من العيش بسلام وأمان ، لأنه لا يوجد احترام لحقوق الإنسان والديمقراطية .

وبغية استيعاب مصالح الأجيال القادمة ، فإنه بإمكان السلطة التشريعية أن تسدي صنيعة للأجيال الحاضرة من خلال إدماج مبادئ الإعلان المتعلق بمسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال القادمة وغيرها من المبادئ الذي تعود بالنفع للبشرية بما فيها الأجيال الحاضرة في التشريعات الوطنية¹⁶ . وفي هذا الصدد ، ينبغي على السلطة التشريعية – بصفة خاصة – أن تركز على ضمان أن تتمتع الأجيال الحاضرة والقادمة بالحرية الكاملة عند اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وان تكون قادرة على الحفاظ على تنوعها الثقافي والديني واحتفاظها بحق الحياة على الأرض وحماية البيئة والجينات البشرية والتنوع البيولوجي . وضمان أن يتعلم كلا من الأجيال الحاضرة والقادمة العيش معاً في سلام وأمن واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وضمان تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة والمستدامة للأجيال المقبلة، لا سيما من خلال الاستخدام العادل والحكيم للموارد المتاحة والمهادفة إلى مكافحة الفقر.

وبما أن هذا الإعلان يشدد في المقام الأول على تعليم المبادئ والتنقيف بها ، فإنه يمكن للسلطة التشريعية أن تسعى بلا هوادة إلى تعزيز التسامح والتنوع والتعايش والتعاون وأهمية السلام من أجل استمرار الجنس البشري. و من أجل تحقيق هذه الأهداف، فإنه ينبغي التركيز بشكل أساسي على الجيل الأصغر سناً. ولهذا الغرض فإنه يمكن استخدام المدارس كأماكن مثالية لتعليم ونشر ثقافة التسامح والتنقيف بها من أجل تمكين الطلاب من استيعاب ثقافة التنوع والتسامح والتعايش والقبول بها و غرسها في أذهانهم . ومن شأن هذه

¹⁶مسؤوليات أجيال الحاضر تجاه أجيال المستقبل في التشريع الوطني ، المادة 12

الخطوة أن تساهم في الحد من حدوث جرائم الكراهية والعنصرية والتمييز والتعصب والحرب والإرهاب وما إلى ذلك. ولتحقيق هذا الهدف، فإنه لا بد من تعزيز قيم التربية والمسؤولية المدنية والقيم الدستورية، فضلا عن طرح الآراء ووجهات النظر باعتدال خلال المناقشات .

كما يجب على السلطة التشريعية أن تقوم بنشر الوعي في المجتمع بما في ذلك الاستثمار في التعليم في أوساط الشباب بحيث يجب تعليمهم وتنقيفهم وتقديم دروس توعوية عن الثقافات والأعراق والأديان الأخرى، وأهمية فهم واحترام وتقبل الاختلافات بين الشعوب المختلفة , والاستثمار في الشباب الآن قبل فوات الأوان ينبغي أن يكون قضية مسؤولية.

إن إعداد الشباب لتحمل مسؤولياته المجتمعية يساعد في القضاء على جميع التهديدات التي قد تؤثر أو يمكن أن تؤثر على رفاه الأجيال البشرية، سواء الأجيال الحاضرة أو القادمة.

علاوة على ذلك، فإنه ينبغي أن تستمر السلطة التشريعية في التركيز على مبدأ استدامة التنمية. ولا يستطيع الجيل الحاضر التضحية بالمستقبل من أجل تحقيق مكاسب في الوقت الراهن. وفي هذا الصدد، فإنه بإمكان السلطة التشريعية أن تساهم في اتخاذ جميع التدابير القانونية والسياسية الملائمة بحيث يمكن البناء عليها لمعالجة الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ.

خامسا – الخاتمة :

إن الأجيال الحاضرة معنية بإيلاء الرعاية والاهتمام لأجيال المستقبل . كما أن إنكار حقوق الأجيال القادمة في أن تعيش حياة كريمة وحرمانها منها بمرور أنها لم تظهر إلى الوجود بعد , يفتقر إلى الشرعية. علاوة على ذلك، فإن عدم الاهتمام بمصالح الأجيال القادمة سيكون له عواقب وخيمة على مصالح الأجيال الحاضرة.

إن بقاء أطفالنا وأحفادنا وأبنائهم سيكون مكفولا متى ما أرادت الأجيال الحاضرة العيش بسلام وفي أجواء من الديمقراطية , وبالتالي فإنه تقع على عاتق الأجيال الحاضرة مسؤولية أخلاقية لجعل ذلك حقيقة وواقعا ملموسا. ومن ثم، فإن ينبغي على السلطة التشريعية، لاعتبارها جهازا وثيق الصلة بالحكومة، ألا تعتمد على سياسات عالمية أو تنتظر متى سيتم إصدارها لضمان مصالح الأجيال القادمة , بل يجب أن تبذل جميع الجهود اللازمة في حدود صلاحياتها، مع المراعاة التامة لمصالح الأجيال القادمة.

وينبغي لها، قدر المستطاع، ، عند الاضطلاع بالمسؤولية المناطة بها أن تبذل قصارى جهدها من أجل نشر وتنفيذ مبادئ إعلان مسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال القادمة من خلالسن القوانين والسياسات المناسبة ذات الصلة والهادفة إلى تعزيز واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية للأجيال الحاضرة .

نبذه تعريفه عن مقدم ورقة العمل السفير / أبراهيم أدريس إبراهيم :

- يشغل السفير / أبراهيم أدريس أبراهيم منصب المدير التنفيذي لمركز أي دبليو للبحوث والاستشارات ، ومركز العلاقات الدولية . ويعمل ايضاً مستشاراً في وزارة الشؤون الخارجية لشئون الحدودية والعبارة للحدود ، كما عمل سابقاً كمستشار خاص لوزارة الخارجية حول حوض نهر النيل والموارد العابرة للحدود ، وسفير أثيوبيا لدى جمهورية مصر العربية ، ومدير عام الشؤون القانونية في وزارة الخارجية وقبل إنضمامه للوزارة عمل كأستاذ قانون مساعد وباحث وعميد لكلية القانون في جامعة أديس أبابا ، كما عمل كعضو مؤسس وأستاذ كرسي لمركز الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة اليونسكو في أثيوبيا